

## «حقوق الإنسان» البرلمانية ناقشت ملف المقيمين بصورة غير قانونية هايف: معالجة الملف الإنساني لـ «البدون» أو تطور الأوضاع إلى أزمة سياسية

## الغانم يستقبل أعضاء جهاز تطوير مدينة الحرير



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم استقبل أعضاء مجلس أمناء جهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان أكبر.

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه المجلس أمس أعضاء مجلس أمناء جهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان. وحضر اللقاء رئيس الجهاز التنفيذي فيصل المدلج وأعضاء مجلس الأمناء طارق السلطان وعمران حيات وم. سارة أكبر.

## المطيري: متقاعدو «الداخلية» لحراسة الأسواق

لديهم القدرة على اتخاذ القرار الصائب والعمل لخدمة الوطن والمواطن. واعتبر المطيري أن المتقاعدين هم خيرة من يقوم بمهمة مراقبي أمن في المدارس والمعاهد والجامعات والمرافق العامة مثل المولات والمجمعات التجارية، وأن نجحت الفكرة الأفضل لتعميمها على متقاعدي الجيش والحرس الوطني. وجاء في نص الاقتراح برغبة «الاستعانة بمتقاعدي وزارة الداخلية للإشراف على حماية وحراسة الأسواق والمجمعات التجارية والمدارس مع منحهم مكافأة قدرها 600 دينار».



مجد المطيري



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

طالب النائب ماجد المطيري بالاستعانة بمتقاعدي وزارة الداخلية للإشراف على حماية وحراسة الأسواق والمجمعات التجارية وقطاعات وزارة التربية التعليمية خصوصا بعد تنامي المشاكل الأمنية في هذه المرافق. وقال المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه قدم اقتراحا برغبة بهذا الشأن وعرض المقترح على وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح ورحب به ووعده بدراسته، مشيرًا إلى أن «الداخلية» تعاني من نقص شديد في عدد المنتسبين. ولفت إلى أن الكثير من هؤلاء المنتسبين تخرجوا



## الكندري يستقبل السفير الدنماركي

استقبل الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري في مكتبه أمس سفير مملكة الدنمارك لدى الكويت أوله موسبي. وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل زيادة التعاون بينهما في المجال البرلماني.



**كن جزءاً من عالم بوليقيارد**

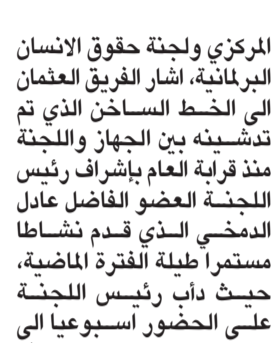
للإيجار: 60618226, 90018330, 50568866

السالمية - شارع قطر

**مجمع بوليقيارد.. عالمك**

بوليقيارد boulevard

www.boulevard.com.kw



حمل تطبيق Zappar

التي تمت والناتج التي تحققت حول فئة أصحاب الجوازات «المكتسبة» وشريحة غير المسجلين بالجهاز منذ اجتماع اللجنة بالجهاز في يوليو 2017 والذي نتج عنه الاتفاق على تعميم بطاقة الضمان الصحي لهذه الفئات وشمولها حق الحصول على التعليم والعلاج والخدمات الأساسية. وأضاف أن الجهاز المركزي ووزارة الداخلية شكلا لجنة مشتركة نتج عنها إصدار قرار وزاري في أكتوبر 2017 لترجمة التوصيات المتفق عليها. وأوضح العثمان أنه في ديسمبر 2017 عقد اجتماعا موسعا ترأسه صالح الفضالة رئيس الجهاز المركزي مع كافة القطاعات المعنية بوزارة الداخلية تم الاتفاق خلاله على تفعيل بطاقة الضمان الصحي والاعتراف بها لدى كل الجهات الرسمية بالدولة باعتبارها بطاقة يستعيب عنها أصحاب العلاقة عن بطاقة المراجعة التي يصرفها الجهاز، مبينا أن الجهاز المركزي قام بمخاطبة الجهات الحكومية في الدولة من أجل تفعيل بطاقة الضمان الصحي حيث بلغ عدد الجهات التي تمت مراسلتها قرابة 70 جهة حكومية. وأشار الفريق العثمان إلى أن الجهاز لم يكتف بالمراسلات بل أرفق ذلك بعقد اجتماعات مع بعض الجهات الحكومية ذات الأهمية الخاصة مثل وزارات الصحة، الشؤون والتربية وما يتبعها من قطاعات التعليم العالي. وحول التعاون بين الجهاز

رئيس الجهاز». ورفض هايف تعليق مصائر الناس وحياتهم العملية لمجرد وجود مؤشرات أو معلومات مركونة في الأراج، مبينا أن المفترض أن يقوم الجهاز المركزي إذا كانت لديه معلومات مؤكدة بمخاطبة السفارات والدول واستخراج الوثائق الأصلية إذا كانت موجودة فعلا والإعلان عنها، «لا نطالب بتجنيس كل البدون ولكنهم يريدون ممارسة حياتهم الطبيعية، ولن يبقى الوضع معلقا بهذه الطريقة»، مؤكدا أن الدول الغربية التي تمنح البدون الذين يلجؤون إليها الوظيفة وكل الامتيازات ليس أفضل من بلادنا التي تحمل الهوية الإسلامية والرحمة. وبين أن المعاملة التي يعامل بها البدون من قبل الجهاز المركزي ليست حسنة وليست إنسانية ولستا مقنعين بما طرحوه في الاجتماع، مؤكدا أن الجهاز المركزي مر على إنشائه 7 سنوات وضمت فترة طويلة قبله ولم يوجد حل لقضية البدون ما جعل القضية تزداد تعقيدا. وختم قائلا «المشكلة ازدادت تعقيدا وتأثيرا سلبيا على حياة الناس ولا يمكن أن نتحمل مسؤولية السكوت عما يجري لإخواننا البدون».

بحثت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية الجوانب الإنسانية في ملف المقيمين بصورة غير قانونية (البدون) بحضور ممثلين عن وزارة الداخلية والجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية. وقال عضو اللجنة النائب محمد هايف في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن أعضاء اللجنة وجهوا رسالة لممثلي الجهاز المركزي بضرورة معالجة القضية مؤكدا أن اللجنة لا تتدخل في عمل الجهاز وإنما يهتم الجانب الإنساني وأن يمارس أبناء هذه الفئة حياتهم بشكل طبيعي ولا سيما في العمل والصحة والتعليم وإنجاز المعاملات.

ويعتبر أن أعضاء اللجنة نكروا لمثلي الجهاز الممارسات التي اصطدم بها الكثير من «البدون» في معاملات الزواج والعمل وعدم قدرة البعض على استخراج شهادات الميلاد. وأضاف «إذا كانت لديهم معلومات فلتلق في الملف ولكن ما يهمننا هو ألا تطبق الإجراءات بشكل غير إنساني على هذه الفئة، ويكفي الضغط عليهم منذ ما يقارب النصف قرن حتى اليوم». وقال «نحن نكلمنا في المرة الماضية عن رئيس الجهاز وعن التعسف في الإجراءات ونؤكد أن هذه الممارسات إذا لم تحل ولم يعالج الملف الإنساني في أقرب فرصة فإن الموضوع سيتطور إلى مسألة سياسية وأزمة سياسية، وإذا لم نتمكن من محاسبة رئيس الجهاز فسنحاسب رئيس

## عرض في حسابه على «توتير» أشرطة فيديو الحجرف: الروضان يضلل ويتمسك بالكرسي حتى لو كلفه ذلك الإساءة للآخرين

ستكون قيد الإدراج والعرض. وجاءت الأسئلة كالتالي: 1- أرجو تزويدي بمحاضر الاجتماعات والمراسلات الورقية والبريدية «الإيميل» عن كل ما يخص مشروع الشدايد والسلمي بين مكتب الوزير وأعضاء مجلس الإدارة المعني بالامر. 2- أرجو تزويدي بجميع الموافقات الرسمية من الجهات المعنية لإنشاء هذه القسائم أو المنقطة المراد تنفيذ المشروع فيها. 3- هل توجد اعتراضات مسجلة وموتقة من أحد أعضاء مجلس إدارة الهيئة وكيف تم التعامل فيها مع تزويدي بنسخة منها؟ 4- هل تم استئذنا مراجعة إدارية أو فنية أو دراسة مرتبطة بالموضوع وما الأسباب وما الجهة المعنية بذلك وسبب تجاوز هذا الأمر؟ 5- أرجو تزويدي باللائحة أو النظم الإدارية المتبعة في توزيع هذه القسائم الصناعية وما ملاحظات أعضاء مجلس الإدارة عن آلية التوزيع؟ 6- كيف سيتم تطبيق توصيات ديوان المحاسبة الخاصة بتوزيع أي مصنع أو قسائم خاصة إنما جاءت وفق تقرير ديوان المحاسبة 2016-2017 وكيف سيتم معالجتها؟ وهل تعتبر مخالفة وتجاوزا؟ 7- كيف سيتم مراعاة مبدأ العدالة والمساواة في توزيع الأراضي بين المصانع القديمة والتي لديها طلبات منذ عشرات السنين وبين المصانع الجديدة؟ 8- هل يوجد تنسيق بين المشروعات الصغيرة وبين الهيئة العامة للصناعة بشأن توزيع القسائم والمصانع وطبيعة هذا التنسيق مع تزويدي بجمع المستندات بهذا الشأن؟ 9- هل لديكم خطة تسويقية لمشروع توزيع القسائم وما

عرض في حسابه على «توتير» أشرطة فيديو الحجرف: الروضان يضلل ويتمسك بالكرسي حتى لو كلفه ذلك الإساءة للآخرين

استعرض النائب مبارك الحجرف وثائق وأشرطة فيديو عن فضيحة جديدة وقع فيها وزير التجارة خالد الروضان وأكثرت من العيار الثقيل، مؤكدا أن إقصاء المقام السامي في تجاوزاته ومخالفاته وبطولاته الورقية أمر لا يمكن السكوت عنه وأن هذا الأمر يعبر عن سلوك الوزير السياسي وهو الاستهتار السياسي واللامبالاة والتي مع الأسف أصبحت دليلا قاطعا على تمسكه بالكرسي الوزاري حتى لو كلفه ذلك إزعاج وتضييل المقام السامي والمواطن والتلاعب بمشاعر الشباب الطموح ومشاريعهم. وبين النائب الحجرف أن هذه التسجيلات الرئسية الموثقة تدفع أن الوزير يقدم مشروعا ورقيا وكلاما استهلاكيا للترويج الشخصي على حساب الصدق المهني والعمل المحترم، وأن هذا التصرف لا يدع مجالاً للشك على انحراف الوزير في عمله ومحاولته استغلال أي أمر يمكنه أن يقوم به لا لشيء إلا ليبرهن للأخرين أنه يعمل، مؤكدا أن هذا الأمر شيء مربع للغاية وقد أثرت أنه لا استعراض لهذا الأمر حتى أتأكد منه.

من جانب آخر، وجه النائب الحجرف أسئلة لوزير التجارة حول نية الهيئة العامة للصناعة توزيع 700 قسيمة في الشدايد والسلمي، مؤكدا أن توقيت هذا المشروع إن كان دقيقا يثير الريبة، معتبرا إياه جبرا على ورق، حيث نفي إلى علمي أن المشروع غير جاهز وهناك اعتراضات من مجلس الإدارة المعنية بالامر وأن الوزير تجاوز الكثير من الإجراءات ليحقق هذا الإنجاز الوهمي والذي مع الأسف ضل به القيادة السامية واستغل أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة.



مبارك الحجرف

وبين النائب الحجرف أن حالة الاستهتار التي يمارسها الوزير لا يمكن استيعابها فمسايقته مع الزمن للإطالة بحرسه بالوزارة لا يمكن أن يسعفه بل سيستمر في الوقوع في الأخطاء لأن ما بني على باطل فهو باطل، مستغربا أنه كيف يقوم وزير بتسويق إنجاز لم يتم وعبارة عن أمنيات ومحاضر اجتماعات والمخرج الوحيد أنه قال إن الإنجاز والتسليم قريبا مع العلم أن هذه الأراضي والقسائم والمصانع لم يتم وضع «طابوقة» واحدة فيها وإنما هي محاضر اجتماعات و«برزنتيشن» إعلامي لا أكثر ولا أقل في حين كنا نتخمن أن يكون هذا الإنجاز لصالح الشباب الكويتي والبيئة الصناعية بالكويت ولكن أن يكون الوزير الذي حطم أحلام الشباب في المشروعات الصغيرة لا يمكنه أن يبني فكرة قبل أن يكون مصغرا لأي أحد من رواد الأعمال بين المصانع الكويتية. وطالب النائب الحجرف الوزير الروضان بالإجابة عن الأسئلة والالتزام بالمدى القانونية وفق الدستور حتى يمكن ضمها في محاور الاستجواب وفق القاعدة التي تقول «من فمك أينك!»، معتبرا أن هناك محاور «بلابي» خرجت من المواطنين الشرفاء كانوا متضررين من الوزير

استعرض النائب مبارك الحجرف وثائق وأشرطة فيديو عن فضيحة جديدة وقع فيها وزير التجارة خالد الروضان وأكثرت من العيار الثقيل، مؤكدا أن إقصاء المقام السامي في تجاوزاته ومخالفاته وبطولاته الورقية أمر لا يمكن السكوت عنه وأن هذا الأمر يعبر عن سلوك الوزير السياسي وهو الاستهتار السياسي واللامبالاة والتي مع الأسف أصبحت دليلا قاطعا على تمسكه بالكرسي الوزاري حتى لو كلفه ذلك إزعاج وتضييل المقام السامي والمواطن والتلاعب بمشاعر الشباب الطموح ومشاريعهم. وبين النائب الحجرف أن هذه التسجيلات الرئسية الموثقة تدفع أن الوزير يقدم مشروعا ورقيا وكلاما استهلاكيا للترويج الشخصي على حساب الصدق المهني والعمل المحترم، وأن هذا التصرف لا يدع مجالاً للشك على انحراف الوزير في عمله ومحاولته استغلال أي أمر يمكنه أن يقوم به لا لشيء إلا ليبرهن للأخرين أنه يعمل، مؤكدا أن هذا الأمر شيء مربع للغاية وقد أثرت أنه لا استعراض لهذا الأمر حتى أتأكد منه.

من جانب آخر، وجه النائب الحجرف أسئلة لوزير التجارة حول نية الهيئة العامة للصناعة توزيع 700 قسيمة في الشدايد والسلمي، مؤكدا أن توقيت هذا المشروع إن كان دقيقا يثير الريبة، معتبرا إياه جبرا على ورق، حيث نفي إلى علمي أن المشروع غير جاهز وهناك اعتراضات من مجلس الإدارة المعنية بالامر وأن الوزير تجاوز الكثير من الإجراءات ليحقق هذا الإنجاز الوهمي والذي مع الأسف ضل به القيادة السامية واستغل أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة.